**رئيس الوزراء الباكستاني يكشف الفساد عن طريق سياسة المبلغين / المخبرين عن** **المخالفات/ الفساد / الاعمال غير القانونية**

إسلام آباد: أطلقت الحكومة الباكستانية الجديدة حملة قمع هائلة ضد الفساد بإعلانها قانونًا خاصا بالمبلغين عن المخالفات/ الفساد / الاعمال غير القانونية من أجل استرداد الثروة غير القانونية للباكستانيين في الدول الأجنبية.

وقد شكلت الحكومة قوة مهام طموحة تضم مسؤولين من وكالة التحقيقات الفيدرالية ومكتب المساءلة الوطني لتطبيق قانون لمكافحة الفساد يقدم مكافأة بنسبة عشرين في المائة للمخبرين الذين يساعدون في استعادة الثروات غير المشروعة التي يخبأها الباكستانيون في الخارج. وستظل أسماء المخبرين سرية.

وقد اتخذ القرار في اجتماع لمجلس الوزراء للحكومة الفيدرالية برئاسة رئيس الوزراء عمران خان في مكتبه يوم الأربعاء.

كما وجه رئيس الوزراء عمران خان وزارة الخارجية لإرسال وفد إلى سويسرا لتسريع التصديق على معاهدة بشأن تبادل المعلومات حول الحسابات المصرفية. وقعت المعاهدة في عام 2013 ، ولكن لم يصادق عليها.

سيراقب رئيس الوزراء بنفسه تقدم فرقة العمل المعنية بمكافحة الفساد وسيحصل على تقارير عن تنفيذ الاجراءات كل أسبوعين / في منتصف كل شهر / على اساس نصف شهري.

وأكد وزير الإعلام فؤاد شودري إن ثمانين مليار روبية اعيدت حتى الآن إلى وزارة المالية بسبب عرقلة رئيس الوزراء للاعتمادات المالية التقديرية. وقال إن هذه الأموال ستستثمر في مشاريع التنمية.

كما اكد بالقول "لم نواجه ابدا في تاريخ باكستان مثل هذه الظروف الاقتصادية الصعبة". واضاف رئيس الوزراء وهو يشعر بالاسف "عبء الديون لدينا الآن وصل الى ثماني وعشرين تريليون روبية. لم نكن مثقلين بالديون في تاريخنا بأكمله كما أصبحنا في السنوات العشر المنصرمة".